الغلاف

بعد أجواء من التوتر أحاطت بالملف النووي الإيراني، إثر التصعيد بين طهران والدول الغربية قبل نحو أسبوعين، بعد إصدار قرار من مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية ضد طهران، عادت آمال الاتفاق النووي لتنتعش، مع إعلان مسؤول السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي جوزيب بوريل عن استئناف المفاوضات حول هذا الملف خلال أيام. هذا الإعلان الذي جاء خلال زيارة الأخير إلى طهران، يتوازى مع تمسك واشنطن بالمسار الدبلوماسي، لكن كل ذلك لا يعني أن الاتفاق بات بحكم المنجز

إنعاش الاتفاق النووي
اتفاق على عودة المفاوضات خلال أيام

طهران، فيينا ـ **العربي الجديد**

بعدما كانت جهود إحياء الاتفاق النووي الإيراني على وشك الانهيار الكامل، إثر تصعيد متبادل بين طهران والدول الغربية قبل نحو أسبوعين، عادت الأجواء التفاؤلية لتحيط بهذا الملف بعد زيارة المسؤول السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي جوزيب بوريل إلى طهران، انتهت أمس السبت بالإعلان عن استئناف المفاوضات حول الاتفاق النووي خلال أيام. هذا التطور دفعت إليه عوامل عديدة فرضتها الأحداث في الفترة الأخيرة، لا سيما تبعات الغزو الروسي لأوكرانيا على دول العالم واقتصاداتها، وسعي إيران للحصول على منافع اقتصادية من الاتفاق المتوقع، وتأكيد الولايات المتحدة التزامها بالطريق الدبلوماسي من دون اللجوء لخطوات تصعيدية كانت تهدد بضرب أي أسس لحصول اتفاق إيراني غربي. لكن هذه الأجواء التفاؤلية تبقى رهن حل قضايا معلّقة منذ وقف المفاوضات في مارس/آذار الماضي، ولا سيما إصرار طهران على رفع اسم الحرس الثوري الإيراني من القائمة الأميركية للمنظمات الإرهابية الخارجية.

وبرز التطور الأبرز من طهران أمس، بإعلان بوريل الاتفاق مع وزير الخارجية الإيراني، حسين أمير عبداللهيان، على استئناف المفاوضات حول الملف النووي خلال الأيام المقبلة. وقال بوريل في مؤتمر صحافي مشترك مع الوزير الإيراني، بعد لقاء بينهما معه في طهران، إنه "من المقرر أن تستأنف المفاوضات خلال الأيام المقبلة، وأن نكسر الانسداد القائم، بعدما مرت ثلاثة أشهر، وبالتالي علينا أن نسرع وتيرة العمل"، معرباً عن سروره "لاتخاذ إيران هذا القرار، وهو قرار اتُخذ في طهران وواشنطن أيضاً".

وشدد المسؤول الأوروبي على أن زيارته إلى طهران، التي بدأها مساء الجمعة، "كان لها هدف أساسي، هو كسر الجمود وخفض التوترات المرتبطة بمفاوضات إحياء الاتفاق النووي وتوفير فرصة جديدة لإعادة المباحثات إلى مسارها"، مؤكداً أن التوصل إلى اتفاق في مفاوضات فيينا "يهم العالم كله لأننا منذ فبراير/شباط الماضي نعيش في عالم مختلف بعد الهجوم الروسي على أوكرانيا"، مشيراً إلى أنه "في ظل هذه الظروف فإن التوصل إلى اتفاق نووي يكتسب أهمية كبيرة وستكون له منافع اقتصادية كاملة لإيران". كما شدد على ضرورة العودة إلى "التنفيذ الكامل للاتفاق النووي"، لافتاً إلى أنه سيزور إيران مرة أخرى.

من جهته، قال أمير عبداللهيان في المؤتمر الصحافي، إن زيارة بوريل جاءت لإخراج المفاوضات النووية من حالة الانسداد بعد توقّفها، وعلى خلفية القرار الغربي الصادر عن مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية ضد إيران قبل أسبوعين. وأكد الوزير الإيراني أنه أجرى "مباحثات تفصيلية وعميقة ودقيقة حول مطالب إيران" في المفاوضات النووية، معلناً استعداد بلاده لاستئناف هذه المفاوضات خلال الأيام المقبلة. وشدد على أن "ما يهم إيران هو انتفاعها الاقتصادي الكامل من الاتفاق المبرم عام 2015"، قائلاً "نسعى إلى التغلب على المشاكل والخلافات في مسار المفاوضات التي ستستأنف". وأعرب عن أمله في أن "يكون الطرف الأميركي واقعياً ومنصفاً هذه المرة ويتخذ خطوات جادة لإحياء الاتفاق النووي ورفع العقوبات"، مؤكداً أن بلاده "لن تقف مكتوفة الأيدي ضد برنامجها النووي".

وجاءت زيارة بوريل إلى طهران، بعد يوم واحد من إجرائه مع نائبه منسق مفاوضات فيينا أنريكي مورا، الخميس الماضي، مباحثات مع المبعوث الأميركي للشأن الإيراني، روبرت مالي، في بروكسل، ما أثار توقعات بأن يكون مالي قد حمّل بوريل رسالة أميركية لنقلها إلى الجانب الإيراني بشأن القضايا العالقة أمام التوصل إلى اتفاق نووي. وأعاد مالي، الجمعة، نشر تغريدة لمورا تتضمن صورة للقاء الثلاثي المشترك بين بوريل ومالي ومورا الخميس الماضي، مؤكداً أن واشنطن "ستظل ملتزمة بطريق الدبلوماسية الهادفة بالتشاور مع شركائنا الأوروبيين". كما أكدت وزارة الخارجية الفرنسية الجمعة استعدادها لإبرام هذا الاتفاق (النووي)، وحضّت إيران «على اغتنام هذه الفرصة الدبلوماسية لإبرامه الآن، طالما لا يزال ذلك ممكناً»، معربةً عن «دعمها الكامل» لجهود بوريل، الذي تعود زيارته الأخيرة لإيران إلى فبراير/شباط 2020. وكان تشاؤم كبير قد ساد أخيراً حول مصير مفاوضات فيينا المتعثرة لتفعيل الاتفاق النووي، على خلفية التوترات الأخيرة بين إيران من جهة، والوكالة الدولية للطاقة الذرية والولايات المتحدة والترويكا الأوروبية، فرنسا وبريطانيا وألمانيا.

وكان مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية في فيينا قد تبنّى، قبل نحو أسبوعين، بأغلبية كبيرة في فيينا، قراراً ينتقد إيران رسمياً على عدم تعاونها مع الوكالة بشأن التحقيقات الجارية حول ثلاثة مواقع غير معلنة مشتبه بممارسة أنشطة نووية فيها. وجاء القرار الغربي بعدما أصدرت الوكالة الدولية للطاقة الذرية، تقريرين منفصلين بشأن القضايا الخلافية بين الوكالة وإيران، واحتياطاتها من اليورانيوم المخصب. وفي التقرير الأول، ذكرت الوكالة أن إيران لم ترد بمصداقية على أسئلة الوكالة المطروحة عليها منذ فترة طويلة، بشأن مصادر آثار يورانيوم عُثر عليها في ثلاثة مواقع غير معلنة. وفي التقرير الثاني، أوردت الوكالة الدولية أن مخزون اليورانيوم المخصب لدى إيران قد تجاوز الحد المسموح به، بموجب الاتفاق النووي المبرم عام 2015 بين طهران والقوى الكبرى بأكثر من 18 مرة.

واستبقت إيران إصدار القرار بالإعلان عن وقف عمل كاميرات وخفض تفتيشات الوكالة الدولية للطاقة الذرية في منشآتها النووية. ثم أعلنت لاحقاً أنها بدأت بتركيب أجهزة الطرد المركزي المتطورة لتخصيب اليورانيوم مع التهديد باتخاذ المزيد من الإجراءات، واصفة القرار بأنه «سياسي»، ومتهمة الوكالة الدولية للطاقة الذرية بأنها تبني على «مزاعم صهيونية» في تقاريرها بشأن البرنامج النووي الإيراني. إلا أنها أعلنت أن كل هذه الإجراءات «يمكن عكسها» بمجرد التوصل إلى اتفاق في فيينا.

وبعدما فصلت طهران كاميرات المراقبة، حذّر المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية رافاييل غروسي من أنه إذا ما استمرّت الأمور على هذا النحو، فلن تكون الوكالة «في غضون ثلاثة أو أربعة أسابيع» قادرة على توفير المعلومات اللازمة حول متابعة البرنامج النووي الإيراني. واعتبر أنّ هذا الأمر «سيشكّل ضربة قاضية» لاتفاق 2015.

وبدأت قبل نحو عام إيران والقوى التي لا تزال منضوية في اتفاق 2015 (فرنسا وبريطانيا وألمانيا وروسيا والصين)، مباحثات في فيينا تشارك فيها بشكل غير مباشر الولايات المتحدة، التي انسحبت أحادياً من الاتفاق عام 2018 في عهد رئيسها السابق دونالد ترامب. وهدفت المفاوضات المعلّقة راهناً منذ مارس الماضي، إلى إعادة واشنطن إلى الاتفاق ورفع عقوبات فرضتها على طهران بعد الانسحاب الأميركي، في مقابل عودة الأخيرة للامتثال لالتزاماتها النووية التي تراجعت عنها بعد الخطوة الأميركية. وأتاح اتفاق 2015 رفع عقوبات كانت مفروضة على إيران مقابل تقييد أنشطتها وضمان سلمية برنامجها. إلا أن إدارة ترامب أعادت فرض العقوبات الأميركية إثر انسحابها من الاتفاق، ما أثار غضب إيران. وبدت الأطراف قريبة من إحياء الاتفاق في مارس الماضي، عندما دعا الاتحاد الأوروبي، الذي ينسق المفاوضات، الوزراء إلى فيينا لإتمام الاتفاق. لكن المحادثات تعثرت منذ ذلك الحين، وهو ما يرجع بشكل أساسي إلى إصرار طهران على رفع الحرس الثوري من القائمة الأميركية للمنظمات الإرهابية الخارجية.

تغيير قائد حماية خامنئي

اعلن المتحدث باسم الحرس الثوري الإيراني، العميد رمضان شريف، امس السبت، إقالة العميد ابراهيم جباري، قائد حرس حماية المرشد الإيراني علي خامنئي (الصورة). وقال شريف، وفق وكالة «سباه نيوز» التابعة للحرس، ان القائد العام للحرس الثوري، الجنرال حسين سلامي، اصدر امرا بتعيين العميد حسن مشروعي فر، قائدا لـ«حرس حماية ولي الامر»، في اشارة إلى خامنئي. واضاف ان سلامي شكر جباري على «خدماته القيمة» طيلة سنوات عمله في المنصب.

بوريل وامير عبداللهيان بعد لقائهما امس (عطا كيناري/فرانس برس)

بوريل: التوصل إلى اتفاق في فيينا يهم العالم كله

طالبت طهران باتخاذ خطوات اميركية جادة ورفع العقوبات

متابعة

تفاقم الانزعاج الأردني من تمدد إيران جنوبي سورية

تشير التقديرات إلى أن تكرار تحذير الأردن من تزايد التمدد الإيراني في الجنوب السوري، يعكس استياء من سلوك النظام السوري في المنطقة الحدودية

باريس ـ **عدنان أحمد**

يطرح تجديد العاهل الأردني عبد الله الثاني، التعبير عن مخاوف بلاده مما يجري على الحدود مع سورية، لجهة ازدياد حضور الميليشيات المدعومة من إيران، وتصاعد عمليات تهريب المخدرات التي تشرف عليها تلك الميليشيات، تساؤلات حول الأسباب الكامنة خلف التركيز الأردني على ذلك، خصوصاً بظل تكهنات حول مساع أردنية لتشكيل تحالف إقليمي ودولي، لمواجهة هذه المخاطر، التي يتشارك الأردن القلق حيالها مع إسرائيل، لدواعٍ أمنية، ودول الخليج العربي، الوجهة النهائية لتجارة المخدرات القادمة من سورية. وقال العاهل الأردني إن بلاده تواجه المزيد من المشاكل مع الميليشيات على حدودها مع سورية، وتتمثل بتهريب المخدرات والأسلحة وعودة تنظيم «داعش»، بعد تراجع نفوذ روسيا في سورية بسبب انشغالها في الحرب الأوكرانية. وأضاف، في مقابلة مع قناة «سي إن بي سي» نشرت مقتطفات منها أخيراً، أن بلاده تنظر إلى الوجود الروسي في سورية كعنصر إيجابي ومصدر استقرار، إلا أنه منذ بدء الصراع في أوكرانيا، تراجع حجم هذا الوجود. ورغم التوقعات بأن هدف مثل هذا الحلف هو مواجهة التمدد الإيراني في المنطقة، إلا أن الملك عبد الله حاول عدم الإيحاء بذلك. وقال: "لا أحد يريد الحرب، ولا أحد يرغب بالنزاع، وما ينتظره الجميع في الشرق الأوسط هو العمل على خلق رؤية يصبح معها الازدهار عنواناً للمرحلة" بحسب وصفه. ومع تكرار التصريحات الأردنية المحذرة من تزايد التمدد الإيراني في الجنوب السوري، وعلى الحدود مع الأردن، في ضوء الانشغال الروسي في أوكرانيا، تشير تقديرات إلى أن الخطاب الأردني يعكس استياء من سلوك النظام السوري في الجنوب، وعدم قدرته أو رغبته في منع نشاط الميليشيات الإيرانية، التي ازداد عدد المواقع التابعة لها في درعا والسويداء منذ فبراير/شباط الماضي، بتسهيل وتعاون من "الفرقة الرابعة" التابعة للنظام، التي تشترك مع تلك الميليشيات في عمليات تهريب المخدرات عبر الحدود الأردنية. وكانت القوات الروسية قد اخلت في 24 من الشهر الماضي، مواقع جديدة لها في ريف محافظة درعا جنوبي سورية، لكن من دون ورود معلومات بشأن حلول قوات موالية لإيران محلها. وسبق ذلك، تخلي الشرطة العسكرية الروسية عن دعم "اللواء الثامن" نهاية العام الماضي، وتولي "المخابرات العسكرية" التابعة للنظام الإشراف عليه، وهو ما أفقدها ذراعاً مهمة تمتلك العتاد والمقاتلين.

وقال ضابط منشق عن قوات النظام، عمل مع فصائل المعارضة السورية، إن الميليشيات الإيرانية عمدت إلى حفر أنفاق وعمليات تحصين المواقع التي انتشرت بها أخيراً في محافظة درعا، خصوصاً على الحدود السورية مع الأردن، ومنعت المزارعين من الوصول إلى أراضيهم في تلك المناطق. وأضاف الضابط، الذي فضّل عدم الكشف عن اسمه، في حديث مع "العربي الجديد"، أن تلك الأنشطة تتركز في غرب جمرك درعا القديم، وبعض المخافر الحدودية، بالقرب من بلدة تل شهاب وبلدة خراب الشحم، وذلك بهدف حماية عمليات التهريب التي تنطلق من المنطقة باتجاه الأردن.

وكان التجمع قد أشار إلى أن الميليشيات الإيرانية أرسلت مطلع الشهر الحالي تعزيزات عسكرية جديدة إلى محافظة درعا، توزعت على طول الشريط الحدودي مع الأردن، تتضمن آليات وسيارات مزودة بأسلحة خفيفة ومتوسطة، إضافة إلى عناصر بلباس جيش النظام السوري. كما عززت قوة النظام مواقعها بالقرب من الحدود السورية ـ الأردنية بالليات ثقيلة. ويلفت متابعون للتطورات في الجنوب السوري إلى أن القوات الروسية في هذه المنطقة، وفي مجمل الأراضي السورية، ليست بأعداد كبيرة، ولن يشكل سحبها فرقاً كبيراً بالنسبة للحرب التي تخوضها موسكو في أوكرانيا. ورأى الباحث غازي دحمان، في حديث مع "العربي الجديد"، أن تزايد الأنشطة الإيرانية في الجنوب، ربما يعكس مدى قلق إيران من وجود تحركات خفية يجري التحضير لها بواسطة الأردن وجهات أخرى، مثل قاعدة التنف الأميركية على مثلث الحدود الأردنية السورية العراقية. وأضاف دحمان أن التحركات الإيرانية ربما تكون خطوة استباقية تحسباً لمثل هذه التطورات.

الخطاب الأردني يعكس استياء من سلوك النظام السوري

وكان الجيش الأردني قال، في وقت سابق، إنه يواجه تنظيمات إيرانية تأتمر بأجندات خارجية، وتستهدف الأمن الوطني الأردني. وقال مدير الإعلام العسكري في الجيش، مصطفى الحياري، في مقابلة تلفزيونية على قناة محلية في 23 من الشهر الماضي، إن القوات الأردنية تواجه «حرب مخدرات» على الحدود الشمالية الشرقية، حيث شهدت السنوات الثلاث الأخيرة مضاعفة لعمليات التهريب والتسلل. ورأى الحياري أن القوات المسلحة تواجه هذا التهديد بالنيابة عن الشعب الأردني والأردن، وبالنيابة عن دول المنطقة، التي هي أيضاً مستهدفة، وبالنيابة عن دول العالم، حيث أشارت مؤخراً الكثير من التقارير إلى وصول المخدرات التي تُصنع في سورية إلى الدول الأوروبية.

ورأى دحمان أن الأردن يحاول الاستثمار سياسياً واقتصادياً في هذا الجانب، من خلال تصوير المعركة ضد المخدرات والميليشيات كمواجهة أشمل، تخص كل دول المنطقة والعالم، لكنه في الوقت نفسه يحرص على ألا يكون في موقع المواجهة المباشرة مع إيران، خصوصاً بوجود ملفات أخرى يتعاون فيها مع طهران، مثل استضافة عمّان، اجتماعات اللجنة الإشرافية المعنية بمتابعة تنفيذ اتفاق تبادل الأسرى والمعتقلين، بين ممثلي الحكومة اليمنية وجماعة «أنصار الله» (الحوثيين)، إضافة لخشية الأردن من وضع فيتو إيراني على مشروع الشراكة التنموية بين الأردن ومصر والعراق، ومشروع تصدير الكهرباء إلى لبنان.

تفرير

مصر تناور لزيادة التنافس على أصول الدولة

تزداد المؤشرات في مصر على التوجه نحو بيع أصول للدولة، وسط حديث مصادر عن مساعٍ إماراتية للاستحواذ على دور في إدارة قناة السويس

القاهرة ـ **العربي الجديد**

يقرّ مراقبون في حديث وزير المالية المصري محمد معيط عن أن بلاده رفضت إصدار صكوك تستند إلى ملكية السد العالي وقناة السويس، من دون أن يوضح تفاصيل المقترح أو من يقف خلفه، على أنها محاولة من النظام الحاكم في مصر لاستخدام ملف بيع أصول الدولة، لأغراض سياسية تستهدف خلق تنافس بين أطراف دولية، خصوصاً دول الخليج التي ترغب في الاستثمار بمصر، في وقت تعيش فيه الحكومة المصرية أزمة اقتصادية صعبة بسبب نقص العملة الأجنبية وتبعات الحرب الروسية الأوكرانية.

وقال معيط في الرابع من يونيو/ حزيران الحالي، خلال الاجتماعات السنوية الـ47 لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية التي عُقدت في مدينة شرم الشيخ، إن "عملية إصدار صكوك تتعلق بالأصول في السد العالي وقناة السويس واجهت رفضاً شديداً من قبل الحكومة المصرية كونهما من الأصول الاستراتيجية المهمة جداً للدولة المصرية".

وكشفت مصادر مصرية مطلعة على المفاوضات الجارية مع ممثلين لعدد من الصناديق الاستثمارية الخليجية عن تقدّم إحدى الجهات الإماراتية بعرض وصفته المصادر بـ"المغري"، يمكّن أبوظبي من الاستحواذ على حصة كبيرة في إدارة الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس. وحسب المصادر التي تحدثت لـ"العربي الجديد"، فإن "جهات إماراتية رسمية تبدي اهتماماً بالغاً بالاستحواذ على إدارة الموانئ المصرية في منطقة البحر الأحمر بشكل عام". وأضافت "إلا أنه في الفترة الأخيرة التي اشتدت فيها الأزمة الاقتصادية، والتي دفعت الحكومة المصرية للجوء إلى إجراءات قاسية من أجل توفير سيولة لازمة لتلبية الاحتياجات الأساسية من الغذاء والطاقة بشكل عاجل، طرح الإماراتيون فكرة استثمارية متعلقة بقناة السويس، تسمح بأن تكون لهم كلمة قوية في تحديد شكل إدارة الممر الملاحي الأهم في منطقة الشرق الأوسط، والمنطقة الاقتصادية التابعة له".

وأرجعت تلك المصادر اهتمام الإماراتيين بقناة السويس وإقليمها الاقتصادي لما لها من تأثير مباشر على منطقة جبل علي الإماراتية، التي تعد أهم المناطق الاقتصادية في الشرق الأوسط. ويوجد في منطقة جبل علي أحد أكبر الموانئ العالمية، وهو ميناء جبل علي، الذي يؤدي دوراً حيوياً في خدمة الأسواق العالمية، ويلعب دوراً محورياً في اقتصاد دولة الإمارات.

ووفقاً للمصادر "تخشى الإمارات من أي استثمارات في منطقة قناة السويس، بشكل يتعارض أو يقلل من أهمية منطقة جبل علي، بما ينعكس سلباً على اقتصادها". وأوضحت المصادر أن "هناك مخاوف من القابضة أكبر 7 موانئ مصرية، وهي موانئ الإسكندرية ودمياط وشرق وغرب بورسعيد والأدبية والسخنة وسفاجا، وهو ما أثار ردوداً رافضة من جانب مراقبين، اعتبروا تلك الخطوة بمثابة تهديد للأمن القومي المصري.

يسعى الإماراتيون لأن تكون لهم كلمة بإدارة قناة السويس

في غضون ذلك، كشفت مصادر إعلامية مصرية رسمية أن تعليمات صدرت لإدارة مواد تركز على قرار تأميم قناة السويس الذي اتخذه الرئيس المصري الراحل جمال عبد الناصر، خلال ذكرى ثورة الثالث والعشرين من يوليو/ تموز المقبل. ولم تبد الجهة الصادر عنها التوجيه، والمتمثلة في إحدى الجهات السيادية التي تشرف على عمل التفتيش الرسمي للدولة، أي أسباب لتوجيهها.

وفي نهاية مايو/ أيار الماضي، كشف رئيس الوزراء المصري مصطفى مدبولي عن أن الدولة تستهدف إتاحة أصول مملوكة لها بقيمة 40 مليار دولار للشراكة مع القطاع الخاص المصري أو الأجنبي لمدة 4 سنوات، من بينها شركات مملوكة للقوات المسلحة.

وبينما كشفت مصادر عسكرية مصرية عن وجود معارضة داخل القوات المسلحة لفكرة طرح أصول الدولة السيادية مثل قناة السويس والسد العالي والسكك الحديدية وغيرها، قالت مصادر مطلعة على المشاورات الخاصة بالحوار السياسي الذي دعا له الرئيس عبد الفتاح السيسي، في إبريل/ نيسان الماضي، إنه "من المرجح أن يستخدم النظام الحوار الوطني المفترض، لتمرير فكرة بيع أصول الدولة وقرارات مصيرية أخرى باعتبارها إحدى نتائج الحوار".

وقالت المصادر إن "قناة السويس والسد العالي، وغيرها من المشروعات القومية الكبرى، كانت أساساً لشرعية دولة يوليو/ تموز 1952، التي أسسها الضباط الأحرار بقيادة الرئيس جمال عبد الناصر، وبقيت كذلك على مدار السنين تمنح الشرعية لكل الرؤساء الذين أتوا بعد عبد الناصر من داخل الجيش أيضاً". وأضافت المصادر أن "أي تفكير من النظام المصري الحالي في التفريط في هذه الأصول سيعد بمثابة فقدان لشرعية يوليو التي قامت على الحفاظ على الحقوق الوطنية والتاريخية للمصريين وعلى رأسها قناة السويس التي دفع المصريون دماء الآلاف من أبنائهم في حفرها".

طرح الإماراتيون فكرة استثمارية متعلقة بقناة السويس (أحمد زكريا/ الأناضول)

اعلنت القوات الاردنية انها تواجه «حرب مخدرات» (خليل مزرعاوي/فرانس برس)

مرور الكرام

المقاومة بمواجهة الناتو العربي الصهيوني

وائل قنديل

افرد خريطة الوطن العربي، أو ما يسمى العالم العربي، أمامك، وتأمّل في عواصم ما تسمى دوله المحورية، وحدّثني عن حجم التغلغل الصهيوني فيها، والعمق غير المسبوق الذي وصلت إليه العلاقات الرسمية بين هذه الدول والاحتلال الإسرائيلي. انتقل من خريطة العالم العربي إلى العالم الإسلامي، وانظر إلى أين وصلت العلاقات والتحالفات بين دول تسمي نفسها «مراكز الإسلام المعتدل» والعدو الصهيوني. من المحيط الأطلسي غرباً، وحتى الخليج العربي شرقاً، ثم من المتوسط شمالاً عند تركيا، إلى السودان جنوباً، مروراً بمصر، ستجد إسرائيل حاضرة بكثافة، على النحو الذي يجعلها بالفعل في زعامة محور عربي إسلامي صهيوني، يعادي إيران وحزب الله والمقاومة الفلسطينية. ستجد الجميع منخرطين في مشروع بناء التحالف مع الصهيوني، الذي يختار له ملك الأردن اسم «الناتو» بحجة التصدي لأطماع المشروع الإيراني في المنطقة، كلّ يوم يمر يكشف أنّ قطار الشرق الأوسط الجديد، ذي المحركات الأميركية والقيادة الإسرائيلية، غادر أدبيات شيمون بيريز وأحلام قيادات الاحتلال، وانتقل إلى أرض الواقع، وبدأ في التحرك فعلياً منطلقاً من محطته الرئيسة بالقاهرة، في الثلاثين من يونيو/حزيران 2013، وها هو يواصل اجتياح الخرائط العربية، مع الوضع في الاعتبار أنّ هذا «القطار المقدس» يحظى برعاية وحراسة أميركيتين. هذا لم يعد سيناريوهات افتراضية، بل واقع تبلور ويتحرك على الأرض. وها هو المشروع يقترب من الاكتمال مع الزيارة المرتقبة للرئيس الأميركي جو بايدن إلى المنطقة الشهر المقبل، لتكون كلّ عواصم «المعتدلين» العرب، وغير العرب، منخرطة في هذا المحور الذي تتزعمه إسرائيل، فما الذي يمكن أن يفعله الفلسطيني المقاوم الآن تحت هذا الحصار المشدد من «الأشقاء» المتحالفين مع إسرائيل؟ بالإعلان عن زيارة رئيس المكتب السياسي لحركة حماس إسماعيل هنية إلى لبنان ولقائه الأمين العام لحزب الله واللبناني حسن نصر الله، والكلام عما يسمى «التطبيع مع النظام السوري» ينهال بعضهم بالسياط على المقاومة الفلسطينية التي انفض الجميع من حولها.

فراحت تبحث عما يعينها على البقاء والصمود لدى الأطراف التي بقيت بمنأى عن التحالف مع الاحتلال، هؤلاء الذين يجلدون قيادات المقاومة الفلسطينية على انفتاحها على المحور الإيراني، ودوائره في بيروت ودمشق، يطلّون من نوافذ طائفية، تدعي الغيرة على الإسلام السنّي المعتدل من التورط في علاقات تعاون مع إيران. ماذا يفعل الفلسطيني المقاوم وهو يرى كلّ الذين يعتبرون أنفسهم أوصياء على القدس والأقصى، هم الأكثر هرولة نحو التطبيع والتعاون مع العدو، بالقدر ذاته الذي يديرون به ظهورهم لمبدأ المقاومة، ويشترون السلاح والرضا من الاحتلال؟

عندما تجد «حماس» والمقاومة نقطة دم الإنسان الفلسطيني أرخص عند بعض الأنظمة العربية من قطرة الغاز المسروق من فلسطين، فليس من سلطة أحد أن يقرر لها حدود علاقتها بإيران وما يسمى محور المنانعة، كما ليس من حق أحد أن يلومها على محاولة الحصول على الدعم من الذين لا يتحالفون مع الاحتلال ضدها. تبقى مسألة ابتزاز المقاومة الفلسطينية بفزاعة التطبيع مع النظام الإيراني، وبالتبعية لنظام بشار الأسد، الذي يقتل أطفال الثورة السورية، من المفارقات المدهشة، بالنظر إلى أنّ التطبيع أوضح وأبعد بين هؤلاء المعتدلين والنظام السوري القاتل، مع التذكير بأنه من الإجحاف أن يكون مطلوباً من حركة مقاومة أن تسير في علاقاتها الخارجية وفق أساليب ومقتضيات النظم السياسية الحاكمة. سنظل مع المقاومة حيث ذهبت، وضد الاحتلال ومن يتحالف معه.

مقابلة

أجراها من بغداد
حسام الزبيدي

يتحدث الناطق باسم مكتب القائد العام للقوات المسلحة ووزارة الدفاع العراقية، يحيى رسول، لـ «العربي الجديد»، عن مختلف الملفات الأمنية في العراق ومسألة تسليح الجيش والتحديات التي تواجهه، محذراً من أن التدخلات السياسية تضر بأمن البلاد

يحيى رسول

رسول: القرار العسكري مرتبط بالقرار السياسي (العربي الجديد)

استهداف القواعد والبعثات الدبلوماسية يضر بالعراق

لا تدخّل بعمل الجيش أو الحكومة من قبل الأميركيين أو التحالف

العراق بحاجة لإعادة التجنيد الإلزامي وثلثا الجيش جرحى أو فوق الأربعين

■ بدايةً، حدثنا عن مهمة الجيش العراقي الأساسية حالياً داخل المدن وخارجها.

المعروف أن مهمة الجيش الأساسية هي تأمين الحدود والدفاع عن البلاد، أما الأمن الداخلي، فيكون من مسؤولية وزارة الداخلية، ولكن التحديات التي فرضها الواقع، جعلت الجيش شريكاً في تأمين المدن وحماية الأمن الداخلي. وحالياً، تم تسليم مهام الأمن الداخلي بمحافظات الفرات الأوسط وعدد من محافظات الجنوب لوزارة الداخلية، وهذا الأمر سمح للجيش بتعزيز تواجده في مواجهة تنظيم داعش ببعض المساحات. إذ إن المعركة مستمرة مع التنظيم على الرغم من تحقيق النصر العسكري عليه، وخطره ما زال موجوداً على الحدود الغربية للعراق ومن جهة سورية على وجه الخصوص، وتحديداً في شمالها الشرقي، حيث يتواجد التنظيم في أجزاء من محافظتي الحسكة ودير الزور.

■ ما التدابير التي نُفذت على الحدود لمواجهة خطر «داعش» وهل نجحت في قطع الطريق أمامه؟

عملنا على تحصين حدودنا مع سورية التي تمتد لمسافة طويلة تزيد عن 600 كيلومتر، عبر إنشاء خندق شقّي (يفصل بين حدود البلدين) بعرض وعمق 3 أمتار، فضلاً عن سواتر ترابية وسياج من الأسلاك الشائكة وكاميرات حرارية وأبراج مراقبة تنتشر على طول الحدود. بالإضافة إلى تعزيز القوات المرابطة من حرس الحدود، تقف خلفها بمسافة 10 كيلومترات قطعات من الجيش العراقي للتعامل مع أي خرق محتمل، وهذا جعل اختراق الحدود من قبل الجماعات الإرهابية أمراً صعباً للغاية. بموازاة ذلك، ننفذ عمليات أمنية داخل العراق في المناطق القريبة من الحدود لمنع أي خروقات تهدد الحدود، إذ ما زال هناك بقايا من الإرهابيين، وما يصلنا من معلومات استخبارية يمنحنا القدرة على تعقبهم وتنفيذ ضربات.

■ ماذا عن القدرات الاستخبارية العراقية في مواجهة «داعش»؟

نمتلك أجهزة استخبارية رصينة؛ بينها جهاز المخابرات الوطني وجهاز الأمن الوطني ووكالة التحقيقات والاستخبارات الاتحادية التابعة لوزارة الداخلية، ومديرية الاستخبارات العسكرية التابعة لوزارة الدفاع، وهذه كلها تعمل تحت مظلة «خلية الاستهداف» التابعة لقيادة العمليات المشتركة. وعمل هذه الخلية أسهم بتنفيذ ضربات قوية قتل في آخرها قبل أيام، 8 من قيادات «داعش» في وادي الثرثار غربي محافظة صلاح الدين شمال العراق.

سيرة

■ اللواء يحيى رسول عبد الله الزبيدي هو الناطق باسم القائد العام للقوات المسلحة في العراق.
■ عمل في الجيش العراقي منذ عام 1989 وتدرّج في فروع ووحدات عدة في وزارة الدفاع، ويشغل حالياً أيضاً منصب مدير مديرية الإعلام والتوجيه المعنوي في الوزارة، وشغل سابقاً منصب المتحدث باسم قيادة العمليات العراقية المشتركة.
■ برز دوره على مستوى الإعلام العسكري خلال المعارك ضد تنظيم «داعش»؛ من 2014 إلى 2017، خصوصاً في التوجيه المعنوي للجنود.

■ هل تعتمدون بشكل كلي في توجيه تلك الضربات، على ما يقدمه التحالف الدولي من معلومات وصور أقمار اصطناعية؟

لدينا أجهزة استخبارية تستعين بأجهزة متطورة وتقدم معلومات دقيقة جداً، وهي مكنتنا من اختراق صفوف تنظيم «داعش» وتنفيذ ضربات مستمرة ضده، وفي الوقت نفسه لدينا تعاون مع التحالف الدولي في مجالات التعاون الاستخباري وتبادل المعلومات لتدعيم ملف الحرب على الإرهاب.

■ ما ضرورة استمرار عمل التحالف الدولي وبعثة حلف شمال الأطلسي في العراق؟ وهل يتدخل الطرفان في رسم السياسة العسكرية؟

دول متقدمة كألمانيا واليابان وكوريا الجنوبية لديها اتفاقات مماثلة مع حلف الناتو دعماً لملف الأمن فيها، وفي العراق لا نحتاج لجنود أميركيين أو من حلف الناتو على الأرض، فنحن من حررنا المدن إبان المعارك ضد «داعش». حاجتنا تتركز على الاستشارة والتمكين في مجالات التدريب والتسلح وتبادل المعلومات الاستخبارية، لأن الدول المنضوية في التحالف الدولي و«الناتو» تمتلك قدرات متقدمة من الممكن الاستعانة بها لدعم العراق. التواجد يقتصر على التعاون ولا يوجد أي تدخل في عمل المؤسسة العسكرية أو الحكومة العراقية من قبل الجانب الأميركي أو التحالف الدولي أو حلف الناتو، والحكومة تعاملت بحكمة مع ملف استهداف القواعد والبعثات الدبلوماسية، وأكدنا أن الاستهداف سيضر بالعراق ويعزله عن العالم، وستكون تبعات ذلك خطيرة جداً عسكرياً واقتصادياً أيضاً.

■ هل ثمة استراتيجية لرفع قدرات الجيش العراقي؟

نعم، هناك استراتيجية لتحقيق هذا الهدف تعتمد على تعزيز العقيدة العسكرية لدى المقاتلين وتنظيم وتسليح الجيش ورفع قدراته في مواجهة التهديدات، كالحرب مثلاً، فالدفاع عن البلد يتطلب جيشاً قوياً، والدول تحسب ألف حساب للدولة التي تمتلك مثل هذا الجيش.

■ لتعزيز هذه القدرات، هل سيُدعم الجيش قريباً بصفقات تسليح وتجهيز بمعدات جديدة؟

بالتأكيد، خلال الأيام المقبلة سنتسلم رادارات متطورة للدفاع الجوي، ولدينا تفاهمات متقدمة لتوريد طائرات من طراز «رافال» الفرنسية، وهي تعتبر من أهم الطائرات المقاتلة. نعم، نمتلك طائرات «اف 16» الأميركية وهي من أهم الطرازات القاصفة والتعبوية، لكن نحتاج أيضاً لطائرات «رافال» متعددة المهام في القصف والتصدي والاستطلاع. لدينا أيضاً تفاهمات لتوريد أسلحة مقاومة للطائرات ذات مديات طويلة تصل إلى أكثر من 100 كيلومتر، وهناك قرار بتنويع مصادر السلاح ولدينا تفاهمات وتنسيق مع الولايات المتحدة وفرنسا وإيطاليا.

■ هل فرضت الولايات المتحدة شروطاً معينة لتجهيز الجيش العراقي بالطائرات والأسلحة والمساعدة في مجال الصيانة؟ كثيراً ما جرى تداول هذا الأمر عبر تقارير.

لا... حقيقةً، لا في التعاقد على الشراء ولا في الصيانة ولا الإدامة، تعاقداتنا مع جميع الدول لا تشهد فرض شروط علينا، بل هي اتفاقات على تدريب ضباط ومهندسين على استخدام الطائرات وصيانتها وإدامتها وأيضاً توفير اعتدتها. وبالنسبة لطائرات «اف 16»، لا توجد لدينا أي مشاكل في الصيانة والإدامة، والعتاد هو من قبل الشركة المُصنِعة التي تتواجد عبر فرقها في العراق، الأمر نفسه بالنسبة لطائرات «Cessna Caravan» و«King Air» و«130-C»، فضلاً عن المروحيات.

■ ما عدد طائرات «أف 16» التي يمتلكها العراق حالياً؟ وهل جرى تسليم جميع ما اتفق عليه؟

اتفقنا على توريد 36 طائرة؛ سقطت اثنتان، ويوجد لدينا حالياً 34 طائرة، ولكن نحتاج لتوسيع إجمالي الطائرات المقاتلة لدينا، ونرغب باستيراد ما لا يقل عن سربين من طراز «رافال» الفرنسية، وطائرات إضافية من طراز «130-C» الأميركية في مجال النقل الجوي، وطائرات قتالية وأخرى للاستطلاع من طرازات عدة من بينها «CH4» الصينية.

■ هل ما يخصص من موازنات العراق لدعم الجهد العسكري بمستوى الطموح أم بعيد عن ذلك؟

في غالبية دول العالم، تخصص ميزانيات ضخمة دعماً للجهد العسكري. بعد الحرب في عام 2003، فقد الجيش العراقي كل قدراته وما وصلنا إليه حالياً جيّد، لكن نطمح للارتقاء أكثر بالقدرات. وفي المقابل، ما يخصص من ميزانيات ليس بمستوى الطموح. يجب أن ترتفع التخصيصات لما هو أكبر، نحن نحتاج لتعزيز القدرات في مجال الدفاع الجوي عبر طيران القوة الجوية وكذلك تعزيز قدرات الجيش وأيضاً القوتين البحرية والبرية، إذ نحتاج لطائرات ودبابات أكثر تطوراً، فضلاً عن طائرات استطلاع وأخرى مسلحة تغنينا في بعض المهام عن التحليق بطائرات كبيرة ومروحيات، ما يوفر أموالاً طائلة.

■ هل يحتاج الجيش العراقي حالياً لتطويع أعداد جديدة في صفوفه؟

منذ فترة طويلة والجيش العراقي بحاجة لمتطوعين جدد من الأعمار الشابة، على أن تكون بمعدل عشرين عاماً. ثُلثا الجيش العراقي حالياً إما في أعمار تتجاوز الأربعين عاماً أو جرحى، ونعتقد أن فتح باب التطوع أو العمل بالتجنيد الإلزامي هو الحل. خدمة العلم إن شُرعت في مجلس النواب، ستدعم الجيش العراقي بدماء جديدة وأيضاً بقوة احتياط.

■ إلى أين وصل مشروع قانون خدمة العلم الذي اقترحته وزارة الدفاع في وقت سابق وصادق عليه مجلس الوزراء وأحاله لمجلس النواب؟

تمت قراءة المشروع قراءة أولية في مجلس النواب وتسلمنا رسائل إيجابية من لجنة الأمن والدفاع النيابية التي تشرف عليه حالياً. رئيس اللجنة هو وزير الدفاع خالد العبيدي، ولديه علم بكل ما تحتاجه المؤسسة العسكرية، وتشريع قانون خدمة العلم يحظى كذلك بدعم الشارع العراقي، وفق ما ورد إلينا من استطلاعات.

■ هل سيحدد القانون أعماراً للتطوع والتقاعد؟

المتطوعون كما أشرنا سيكونون من الأعمار الشابة، وبالنسبة للتقاعد لدينا قانون الخدمة والتقاعد العسكري وهو مطبق ويقول إن كل جندي يصل لعمر 50 عاماً من الممكن أن يحال إلى التقاعد، وهناك استثناءات بالنسبة للفنيين لأن الجيش يحتاج خبراتهم، إذ من الممكن أن يبقوا في الخدمة بعد عمر الخمسين.

■ نظام البديل (نظام إجازات يتبعه الجيش) الذي أقرته الحكومة السابقة إبان جائحة كورونا، وقللت بموجبه عدد الجنود الملتزمين بالدوام الرسمي في وحداتهم للنصف، هل سيعاد العمل به أم أن التحديات تمنع ذلك حالياً؟

البلد يمرّ بظروف صعبة، لدينا عدم استقرار سياسي وأزمات يعتاش عليها الإرهاب، والتهديد ما زال قائماً، ومن يقرر إعادة العمل بهذا النظام هم القادة العسكريون. لا يوجد نظام ثابت في المؤسسة العسكرية يقول إن هناك نظام البديل. في الجيش العراقي السابق قبل عام 2003 كان يتم السماح بدوام نصف المنتسبين بالنسبة للوحدات العسكرية البعيدة عن المدن فقط.

■ كيف تعلّقون على طلبات بعض النواب وضغطهم على المؤسسة العسكرية لإعادة العمل بنظام البديل؟

ملف الأمن في البلد وحاجاته ومتطلباته يخضع لرؤية القادة العسكريين، ونطالب السياسيين بعدم التدخل في عمل المؤسسة العسكرية، فأمن العراق وشعبه خط أحمر، ويجب أن يكون أولوية لدى الجميع، وهذا ما نرجوه ونتمناه من السادة النواب. أي قرار يتخذ في البرلمان على هذا الصعيد أو غيره من دون مشورة القادة العسكريين، قد يتسبب بإيجاد ثغرات يستغلها الإرهاب لضرب الأمن وإيقاع ضحايا.

■ ما انعكاسات الاستقرار السياسي على الأمن في العراق؟

الاستقرار السياسي له إيجابيات كبيرة على المستويات الأمنية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية أيضاً، والقرار العسكري مرتبط بالقرار السياسي، وبناء العقيدة العسكرية يتطلب جواً مستقراً في البلد. يجب ألا نضحي بالمكاسب الأمنية والاستقرار الذي تحقق بهزيمة «داعش» بفضل الاستقرار السياسي، ويجب أن نضع العراق وأمنه أساساً للعمل وقاعدة يبنى عليها.

الانفتاح الإقليمي والدولي

أكد يحيى رسول أنّ «الانفتاح الإقليمي والدولي في عهد الحكومة الحالية أحدث تطوراً سياسياً واقتصادياً وعسكرياً، خاصة في العلاقات مع دول الخليج». وأضاف «علاقاتنا مع السعودية تشهد تعاوناً بناءً في المجال العسكري، ولدينا أيضاً تعاون مع دول الجوار في مجال تبادل المعلومات الاستخباراتية، وهناك عمل مستمر في إطار المركز الرباعي بين العراق وروسيا وإيران وسورية. هذا التعاون مكّن جهاز مخابرات العراق من القبض على قيادات بداعش».

تسريب الكتب العسكرية

قال يحيى رسول، حول استمرار تسريب الكتب الرسمية العسكرية على مواقع التواصل من دون رادع، إنه «لو عوقب المسؤول عن التسريب بعقوبة شديدة، لما تكررت مثل هذه الحالات. يجب الا تكون هناك مجاملات في هذا الملف ونبتعد عن حجة الديمقراطية لان هذا الامر مرتبط بالأمن القومي، فقانون العقوبات العسكري يعاقب على ذلك، ويجب تفعيله مع مثل هذه الحالات، إذ ان تسريب اي معلومة قد تكون له تبعات خطيرة من الممكن ان تتطور لانهيار امني».

الحدث

مبادرة لتحالف الحكيم تمهد لانتخابات مبكرة

بغداد ـ **صفاء الكبيسي**

تبنى تحالف «قوى الدولة الوطنية»، بزعامة الحكيم، المبادرة (حيدر حمداني/فرانس برس)

في الوقت الذي يستعد فيه تحالف «الإطار التنسيقي»، الذي يضم قوى عراقية حليفة لإيران، للتحرك نحو تشكيل الحكومة الجديدة، إثر انسحاب نواب «التيار الصدري» من البرلمان والعملية السياسية، حذرت كتلة من داخل «الإطار» من خطورة المرحلة المقبلة، معلنة إطلاق مبادرة سياسية. وتبنى تحالف «قوى الدولة الوطنية»، بزعامة عمار الحكيم، المبادرة التي أعلنها مساء الأول من أمس الجمعة، والتي ركزت على اعتماد معادلة في الحكم على أساس مبدأ «لا غالب ولا مغلوب»، وتقديم التنازلات مع الحفاظ على المبادئ، وترحيل الملفات الخلافية الكبرى، والتوجه نحو الإدارة الجماعية.

ودعت المبادرة إلى أن تكون المرحلة المقبلة انتقالية تنتهي بانتخابات جديدة يُتفق على مدتها، وتشكيل معادلة حكم وسطية متزنة تكون محل قبول إقليمي دولي، ومحل اطمئنان للقوى السياسية المشاركة وغير المشاركة بالحكومة. ووضعت ذلك في سياق «ضمان وحدة الصف الوطني وإعادة ثقة الشارع بالنظام السياسي، والحرص على تحقيق منجزات نوعية بملفات الفساد، أو الأمن، أو الخدمات، أو السيادة، وإعلان مبادئ مطمئن وجاذب للداخل والخارج من قبل القوى المشكلة للحكومة». وحذر التحالف من أن «الواقع العراقي اليوم معقد جداً وخطير ومفتوح النهايات، وهو غير ممسوك ولا متماسك، والفواعل فيه كُثر، ومتعارضون لحد التناقض»، مؤكداً أن «أي فشل جديد هذه المرة سيقود لسيناريوهات غير تقليدية». مشيراً إلى أن «إنتاج معادلة الحكم المقبل على أساس فئوي أو شخصي أو مصالحي ضيق أو مغامر، وعدم الأخذ بنظر الاعتبار المخاضات والتداعيات وردات الفعل للقوى المؤثرة، هو خطأ، إذ يجب أن تكون معادلة الحكم المقبلة قادرة على إعادة ثقة القوى السياسية وطمأنة الشارع وتحقيق المنجز النوعي ولو بالحد الأدنى».

وبشأن مواصفات قيادة الحكم، أوضح التحالف، في مبادرته، أنها تتمثل بـ«المؤهل العلمي والسياسي المقترن بالخبرة والكفاءة والنزاهة والتجربة العملية، وقيادة تمثل حالة اطمئنان للقوى السياسية المشاركة وغير المشاركة بالحكومة، والحياد الوطني على أساس من عدم الانحياز، والاتزان السياسي، والمقبولية الإقليمية والدولية، لضمان إيجاد محيط ومناخ داعم، والأداء الحكومي غير المنحاز لأي طرف سياسي، وبتعهدات خطية والالتزام بمرجعية سياسية للحكومة تحدد السياسة العامة والقضايا الاستراتيجية».

من جهته، حذّر زعيم تحالف «النصر» المنضوي ضمن تحالف «قوى الدولة الوطنية»، حيدر العبادي، من خطورة المرحلة الحالية. وكتب في تغريدة: «طرحنا مبادرة للمرحلة المقبلة فيها وصف للواقع العراقي اليوم، وهو واقع جد معقد وخطير ومفتوح النهايات»، محذراً من إنتاج معادلة الحكم المقبل على أساس فئوي. وأضاف: «ركائز معادلة الحكم: الكل رابح، والتنازلات بمبدأ انتقالية المرحلة المقبلة».

وعن ذلك، رأى الباحث في الشأن السياسي العراقي، علي البيدر، أن أزمات البلاد «مفتعلة» لتحقيق مكاسب سياسية. وكتب، في تغريدة أن «جميع الأزمات التي تحدث داخل النظام السياسي في البلاد هي أزمات مفتعلة «مقصودة» (انسحاب، استقالة، مقاطعة)، وأن الهدف منها إطالة أمد الفوضى كي تستفيد منها تلك الأحزاب المهيمنة على المشهد، التي لا يروقها الاستقرار النسبي الذي يقود إلى الإصلاح». وأضاف: «الجماعة (أحزاب السلطة) لن يتركوا نعيم السلطة لأجلكم (الشعب)».

حذر التحالف من أن الفشل سيقود إلى سيناريوهات غير تقليدية

متابعة

حسين الشيخ أمين سر تنفيذية منظمة التحرير

رام الله ـ **العربي الجديد**

وزعت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية المهام على أعضائها، عقب الاجتماع الذي عقدته الخميس الماضي برئاسة الرئيس محمود عباس، حيث اختير الأخير رئيساً للجنة التنفيذية ورئيساً لدولة فلسطين، بينما اختير حسين الشيخ أمين سر اللجنة التنفيذية ورئيس دائرة شؤون المفاوضات في المنظمة. وجاء ذلك في بيان للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، نشرته وكالة الأنباء الرسمية الفلسطينية (وفا) أمس السبت. وبحسب البيان، فقد اختارت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير عزام الأحمد رئيساً لدائرة الشؤون العربية والبرلمانية. وفيما اختير زياد أبو عمرو رئيساً لدائرة العلاقات الدولية، اختير صالح رأفت رئيساً للدائرة العسكرية والأمنية في اللجنة التنفيذية، وبسام الصالحي رئيساً لدائرة الشؤون الاجتماعية، وأحمد مجدلاني رئيساً لدائرة العمل والتخطيط.

واختارت تنفيذية منظمة التحرير رمزي رباح رئيساً لدائرة مناهضة العنصرية، وواصل أبو يوسف رئيساً لدائرة التنظيمات الشعبية، ورمزي خوري رئيساً للصندوق القومي الفلسطيني، وأحمد أبو هولي رئيساً لدائرة شؤون اللاجئين. أما عدنان الحسيني، فقد اختير رئيساً لدائرة شؤون القدس، وعلي أبو زهري رئيساً لدائرة التربية والتعليم، وفيصل عرنكي رئيساً لدائرة شؤون المغتربين، وأحمد بيوض التميمي رئيساً لدائرة حقوق الإنسان والمجتمع المدني، ومحمد مصطفى رئيساً للدائرة الاقتصادية. وكانت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير قد بحثت في اجتماعها، الخميس الماضي، «آخر المستجدات السياسية والاتصالات التي تقوم بها القيادة الفلسطينية، وخاصة اتصالات الرئيس عباس المتواصلة مع أطراف المجتمع الدولي، لتأكيد أهمية الضغط على دولة الاحتلال، لوقف سياسة التصعيد الإرهابي والإجرامي ضد الشعب الفلسطيني». وأكدت أن «الحل يكمن في تطبيق قرارات الشرعية الدولية والقانون الدولي، بما يضمن إنهاء الاحتلال والاستعمار الاستيطاني، وبما يجسد قيام دولتنا الفلسطينية المستقلة كاملة السيادة وعاصمتها القدس، وضمان حق العودة للاجئين». وشددت اللجنة التنفيذية على رفضها المطلق للتعامل بالمعايير المزدوجة عندما يتعلق الأمر بالاحتلال الإسرائيلي». وفي فبراير/شباط الماضي، اختار المجلس المركزي الفلسطيني حسين الشيخ خلفاً للراحل صائب عريقات في اللجنة التنفيذية. وفي 26 مايو/أيار الماضي، كلف الرئيس الفلسطيني، محمود عباس، الشيخ مهام أمين سر اللجنة التنفيذية.

إضاءة

الغضب ضد جونسون يكبر

لندن ـ **ديمة ونوس**

قبل يومين من البداية الرسمية لحملة القيادة في حزب المحافظين البريطاني في يونيو/حزيران 2019، شارك أوليفر دودن (الرئيس السابق لحزب المحافظين) مع ريشي سوناك (وزير المالية الحالي) وروبرت جينريك (نائب في البرلمان عن حزب المحافظين منذ عام 2014) في كتابة مقال بعنوان: المحافظون في خطر... وحده بوريس جونسون قادر على إنقاذنا». وكوفئ الرجال الثلاثة بمناصب حكومية رفيعة. بعد ثلاث سنوات بالضبط، كتب أوليفر دودن: «لا يمكننا الاستمرار في العمل كالمعتاد. يجب على أحد ما أن يتحمل المسؤولية»، معلناً استقالته من منصبه في دعوة للآخرين للتحرك ضد رئيس الوزراء بوريس جونسون. حتى وإن أتت استقالته بعد الهزيمة الموجعة التي مني بها حزب المحافظين أول من أمس في الانتخابات الفرعية، إلا أنه يصعب فصلها عن الاستقالات السابقة التي أعلن عنها مقربون من جونسون أو عن الفضائح المتتالية التي لم يسبق لرئيس وزراء في بريطانيا أن تورط بها. ويبدو العنوان العريض الذي اختاره الرجال الثلاثة قبل ثلاث سنوات، مناسباً اليوم أيضاً. فجونسون الذي كان وحده قادراً على إنقاذ الحزب في الانتخابات العامة سنة 2019، هو الوحيد القادر اليوم على إنقاذه أيضاً لو رضخ للضغوطات الكبيرة وللنداءات بتنحيه.

وفي الوقت الذي يتواجد فيه جونسون في كيغالي لحضور فعاليات قمة الكومنولث مبعداً عن نفسه الشبهات ورافضاً الاعتراف بمسؤوليته عن تلك الهزيمة، يبدو أن «مؤامرة» تحاك ضده على بعد أربعة آلاف ميل من رواندا. ويبدو جونسون مخطئاً في اعتقاده بأن نجاته من تصويت حجب الثقة قبل أسابيع منحته وحدها حصانة لسنة كاملة على الأقل. منتقدوه من المحافظين وليس عددهم هيّناً ولا مواقعهم في الحزب هامشية، لا يوافقونه الرأي وبدأ تململهم من النتائج الكارثية لسياساته يظهر علناً ومن دون تردد، في إشارة إلى محاولات حثيثة للحشد ضده والإيقاع به في أقرب فرصة مناسبة. فلو بقي في منصبه سيضيّع الحزب فرصة النجاة في الانتخابات العامة المقبلة المقررة في العام 2023. إذ بيّنت نتائج الانتخابات الفرعية التي أعلن عنها أول من أمس، أنه لم يعد كافياً بالنسبة لـ«حزب المحافظين» عدم توفر بديل سياسي معارض. خصمه «حزب العمال» الذي لا يمتلك أرضية صلبة ولم يقدم خلال السنوات الماضية أي حلول بديلة لسياسات الحكومة الفاشلة، استطاع مع كل ذلك استعادة ويكفيلد التي صوتت على الانسحاب من الاتحاد الأوروبي والتي انتزعها المحافظون في انتخابات العام 2019. بينما استطاع «الحزب الديمقراطي الليبرالي» انتزاع المقعد الذي شغله المحافظون لأكثر من 100 عام في نيفرتون وهونيتون.

لم يخسر جونسون أول من أمس مقعدين استراتيجيين فقط، بل خسر رئيس حزبه بعد أن كان قد خسر قبل ثلاثة أسابيع ثقة 41 في المئة من أعضاء حزبه. خسر أيضاً دعم جزء مهم من دائرته المقربة والمؤثرة، وطالب النائبان البرلمانيان عن حزب المحافظين أندرو بريدجن وستيف بيكر بتنحي جونسون معلنين نيتهما الترشح لمناصب عليا في لجنة 1922 التنفيذية في الحزب. قد تكون هذه هي الفرصة الذهبية بالنسبة لمعارضي جونسون ومنتقديه للإيقاع به بعد أن فشلوا في التصويت على حجب الثقة. ومن المتوقع مشاركة متمردين آخرين في الاقتراع المقرر إجراؤه قبل عطلة البرلمان الصيفية في 21 يوليو المقبل وسيتم فيه انتخاب الأعضاء التنفيذيين للجنة 1922. أغلبية بسيطة في اللجنة ستتمكن من تغيير قواعد الحزب وفرض تصويت ثانٍ على حجب الثقة.

الحدث

كييف تتهم موسكو باستخدام أراضي مينسك لاستهدافها... وحرب شوارع في ليسيتشانسك

توريط بيلاروسيا في أوكرانيا

اتهم الجيش الأوكراني موسكو بأنها تريد جر مينسك إلى حربها، مشيراً إلى أن القوات الروسية استخدمت أراضي بيلاروسيا وأجواءها من أجل توجيه ضربات صاروخية على مناطق أوكرانية، فيما بدأت القوات الروسية والانفصاليون الموالون لموسكو معركة جديدة للسيطرة على ليسيتشانسك القريبة من مدينة سيفيرودونيتسك في شرق البلاد

لم تكد القوات الأوكرانية تعلن الانسحاب من مدينة سيفيرودونيتسك في شرق البلاد، التي كانت مسرحاً لقتال عنيف على مدى أسابيع، حتى حولت القوات الروسية أنظارها باتجاه ليسيتشانسك، حيث تدور «معارك شوارع» في هذه المدينة المجاورة لسيفيرودونيتسك. الاستراتيجية، فيما اتهمت كييف موسكو بأنها «تريد جرّ مينسك إلى الحرب» بعد أن أعلن الجيش الأوكراني أن 20 صاروخاً أطلقت من أراضي بيلاروسيا، ومن الجو استهدفت قرية ديسنا في منطقة تشيرنيهيف الحدودية شمال البلاد. ومع دخول الغزو شهره الخامس، اتهمت كييف موسكو بأنها تريد «جرّ مينسك إلى الحرب»، بعد أن أعلن الجيش الأوكراني، أمس السبت، أن 20 صاروخاً أطلقت من أراضي بيلاروسيا، ومن الجو استهدفت قرية ديسنا في منطقة تشيرنيهيف الحدودية شمال البلاد، من دون سقوط ضحايا. وسبق أن نُفذت ضربات من بيلاروسيا منذ بدء الغزو الروسي في 24 فبراير/شباط الماضي.

وأكدت القيادة العامة للاستخبارات الأوكرانية التابعة لوزارة الدفاع، في بيان، أن «الضربة مرتبطة بشكل مباشر بالجهود التي يبذلها الكرملين لجرّ بيلاروسيا إلى الحرب في أوكرانيا كطرف مشارك في النزاع». وكتبت قيادة منطقة الشمال في القوات الأوكرانية، في منشور عبر «فيسبوك»، أن «منطقة تشيرنيهيف تعرضت لقصف صاروخي مكثّف. 20 صاروخاً استهدفت قرية ديسنا وأطلقت من أراضي بيلاروسيا ومن الجوّ». وأضافت أن «بنى تحتية تضررت» من دون تحديد ما إذا كانت عسكرية أم مدنية. وبحسب الاستخبارات الأوكرانية فقد «أطلقت ستّ طائرات من طراز تي يو-22 إم، 12 صاروخ كروز من مدينة بيتريكاو» في جنوب بيلاروسيا. وأشارت إلى أن «المقاتلات انطلقت من مطار شايكوفكا في منطقة كالوغا في روسيا، ودخلت بعدها المجال الجوي البيلاروسي. وبعدما أطلقت صواريخ، عادت إلى روسيا». كما أفاد عدد من حكام المناطق بتعرض بلدات في أنحاء أوكرانيا للقصف. وقال حاكم منطقة لفيف في غرب أوكرانيا، مكسيم كوزيتسكي، في تسجيل مصور نُشر على شبكة الإنترنت، إن ستة صواريخ أُطلقت إطلاق ما يقرب من 30 صاروخاً على منشأة للبنية التحتية العسكرية بالقرب من مدينة جيتومير»، مضيفاً أنه تم اعتراض وتدمير ما يقرب من عشرة صواريخ. وفي الجنوب، بوتيتشكو، حاكم منطقة جيتومير في شمال البلاد، إن ضربات على هدف عسكري قتلت جندياً واحداً على الأقل. وأضاف: «تم تخويف جونسون من إجبار الأوكرانيين على قبول سلام سيئ

تعرضت منطقة تشيرنيهيف الأوكرانية لقصف صاروخي مكثف

ومناطق مجاورة. وفي خاركيف شمال شرق أوكرانيا، يتواصل سقوط الصواريخ على مركز المدينة. وذكرت خدمة الطوارئ الأوكرانية، في بيان، أن أحد الصواريخ أصاب مبنى إدارياً قرب الفندق الذي كان يقيم فيه فريق وكالة «فرانس برس»، من دون وقوع إصابات. وقال جندي في الموقع، فضل عدم الكشف عن هويته لـ«فرانس برس»، إن «الروس ينهون ما بداوه».

وأكدت وزارة الدفاع الروسية، في بيان أمس السبت، أنها قتلت «ما يصل إلى 80 من المرتزقة البولنديين» في قصف استهدف شرق أوكرانيا، ودمرت 20 مركبة قتالية مصفّحة وثماني قاذفات صواريخ «غراد» في ضربات عالية الدقة على مصنع «زينك ميغاتيكس في كونستانتينوفكا» في منطقة دونيتسك. وفي جنوب أوكرانيا، أعلنت وزارة الدفاع الروسية، في بيانها، مقتل «أكثر من 300 عسكري أوكراني ومرتزقة أجانب، وتدمير 35 سلاحاً ثقيلاً خلال يوم واحد في ميكولايف». شرقاً، دخلت القوات الروسية وتلك الموالية لموسكو ليسيتشانسك، حيث تدور «معارك شوارع» في هذه المدينة المجاورة لسيفيرودونيتسك الاستراتيجية الواقعة في شرق أوكرانيا، والتي توشك موسكو على السيطرة عليها نهائياً. وقال ممثل للانفصاليين الموالين لروسيا الكولونيل أندري ماروتشكو، عبر «تيليغرام»، إن عناصر «الميليشيا الشعبية لجمهورية لوغانسك الشعبية والجيش الروسي دخلوا إلى مدينة ليسيتشانسك وتدور معارك شوارع فيها». وقال حاكم منطقة لوغانسك سيرغي غايداي، أمس السبت، إن القوات الروسية «تحاول محاصرة مدينة ليسيتشانسك»، التي يبدو أن القوات المنسحبة من سيفيرودونيتسك اتجهت إليها. وكان الجيش الأوكراني تلقى، أمس الأول الجمعة، أوامر بالانسحاب من مدينة سيفيرودونيتسك، وهي خطوة حاسمة بالنسبة لموسكو، التي تريد احتلال كامل منطقة دونباس، التي يسيطر الانفصاليون الموالون لروسيا على أجزاء منها منذ 2014 وتريد موسكو السيطرة عليها بالكامل.

وفي حين رأى مسؤول في وزارة الدفاع الأميركية (البنتاغون) أن القوات الأوكرانية «تنفذ انسحاباً مهنياً وتكتيكياً من أجل تعزيز مواقع ستكون أكثر قدرة على الدفاع عنها»، قال مسؤول عسكري فرنسي، طالباً عدم كشف هويته لوكالة «فرانس برس»، إن «الوحدات الأوكرانية منهكة وتتكبد خسائر فادحة وبعضها تم تحييده بالكامل».

في المقابل، لا تكف أوكرانيا عن المطالبة بمزيد من الأسلحة الثقيلة من حلفائها لمواجهة القوة الضاربة الروسية، خصوصاً في منطقة دونباس. وقال القائد العام للقوات المسلحة الأوكرانية فاليري زالوجني، على صفحته على «فيسبوك» أمس السبت، إنه شدد في اتصال هاتفي مع نظيره الأميركي الجنرال مارك ميلي «على ضرورة تحقيق التكافؤ في القوة النارية مع العدو»، مؤكداً أن ذلك «سيسمح لنا بتثبيت الوضع في منطقة لوغانسك التي تتعرض لأكبر تهديد». سياسياً، اعرب رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون، لمحطات إذاعية في العاصمة الرواندية كيغالي أثناء مشاركته في قمة مجموعة دول الكومنولث، أمس السبت، عن خشيته من أن تواجه أوكرانيا ضغوطاً للموافقة على اتفاق سلام مع روسيا لا يصب في مصلحتها، بسبب التداعيات الاقتصادية للحرب في أوروبا. وأوضح: «تقول دول كثيرة إن هذه حرب أوروبية غير ضرورية، وبالتالي فإن الضغط سيزداد لتشجيع، وربما إجبار، الأوكرانيين على (قبول) سلام سيئ». وأشار إلى أن عواقب نجاح الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في شق طريقه في أوكرانيا ستكون خطرة على الأمن العالمي و«كارثة اقتصادية طويلة الأمد».

(العربي الجديد، رويترز، فرانس برس، أسوشييتد برس)

أوكرانيات يتفقدن الدمار في مزرعة قرب خاركيف أمس الأول (Getty)

استخدام «سارمات» قريباً

أعلن الرئيس التنفيذي لمؤسسة الفضاء الروسية (روس كوسموس)، دميتري روغوزين، في تصريح لقناة «روسيا 24» أمس السبت، أن مؤسسته بدأت إنتاج صواريخ «سارمات» العابرة للقارات، وسيبدأ استخدامها بحلول نهاية العام الحالي. وقال: «لقد بدأنا بالفعل في إنتاج صواريخ بكميات كبيرة، ونتطلف من حقيقة أنه بحلول نهاية العام سيتعين علينا وضع الفوج الأول في مهمة قتالية». وأضاف أن «روس كوسموس» تستعد لاختبار الطيران الثاني لـ«سارمات».

متابعة

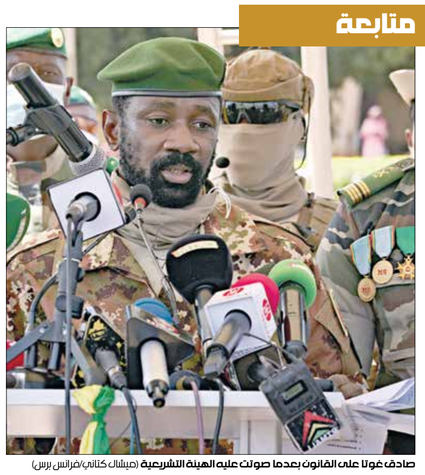

صادف غولا على القانون بعدما صوتت عليه الهيئة التشريعية (ميشال كتاني/فرانس برس)

مالي: مصادقة عسكرية على قانون الانتخابات

في تطور سياسي بارز، صادق رئيس المجلس العسكري في مالي، الكولونيل أسيمي غويتا، أول من أمس الجمعة، وفق مرسوم رئاسي، على قانون الانتخابات الذي أقرته الهيئة التشريعية منذ أسبوع، ويعدّ شرطاً لتنظيم انتخابات تعيد المدنيين إلى السلطة، ولكنه يفتح المجال أمام العسكريين لخوض الانتخابات الرئاسية. واعتمدت الهيئة التشريعية التي شكّلها العسكريون في مالي هذا النص في 17 يونيو/حزيران الحالي، وهو يقضي بتشكيل هيئة واحدة لإدارة الانتخابات، بدلاً من نظام مثير للجدل يوزع المسؤولية على ثلاث مؤسسات. وقالت الحكومة المالية إنها ستحيل بمجرد اعتماد القانون، جدولاً زمنياً انتخابياً على المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا «إيكواس»، مع تفاصيل عن المراحل التي ستؤدي إلى الانتخابات.

وأفاد مرسوم رئاسي نُشر أول من أمس الجمعة، في الجريدة الرسمية بأن «الرئيس الانتقالي، رئيس الدولة أصدر القانون» الذي صوتت عليه الهيئة التشريعية المنضبة عسكرياً في مالي في 17 يونيو. وادخل المجلس التشريعي 92 تعديلاً على المسودة التي اقترحتها الحكومة وتشمل 219 مادة. ومن بين التعديلات، تغيير تشكيلة الهيئة المستقلة لإدارة الانتخابات بشكل كبير: من سبعة أعضاء أربعة منهم يعينهم رئيس الوزراء، إلى 15 عضواً ثلاثة منهم يعيّنهم الرئيس وعضو واحد يعيّنه رئيس الوزراء. وستعيّن الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني سبعة أعضاء في الهيئة، بينما ستعيّن سلطات عامة مختلفة سائر الأعضاء.

ويفتح القانون الانتخابي الجديد المجال أمام العسكريين لخوض الانتخابات الرئاسية. وتنص المادة 155 من النص الجديد على أنه «على أي من أفراد القوات المسلحة أو قوات الأمن الذين يرغبون في الترشح لمنصب رئيس الجمهورية، أن يستقيلوا أو يطلبوا تقاعدهم قبل ستة أشهر على الأقل من انتهاء ولاية رئيس الجمهورية». ومن دون الإشارة إلى الرئيس الانتقالي، أضاف النص أنه «بالنسبة للانتخابات خلال الفترة الانتقالية، يجب على أفراد القوات المسلحة أو قوات الأمن الذين يرغبون في الترشح لمنصب رئيس الجمهورية أن يستقيلوا أو يطلبوا التقاعد قبل أربعة أشهر على الأقل من موعد الانتخابات الرئاسية التي تنهي الفترة الانتقالية».

ويأتي اعتماد القانون في سياق مفاوضات مكثفة بين مالي والمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، التي وصل وسيطها، رئيس نيجيريا السابق غودلاك جوناثان، إلى العاصمة باماكو يوم الخميس الماضي وغادرها أول من أمس الجمعة. وتعتزم المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا عقد قمة في الثالث من يوليو/تموز المقبل، لاتخاذ قرار بشأن إبقاء أو رفع العقوبات الاقتصادية والمالية المشدّدة المفروضة على مالي للضغط على المجلس العسكري الحاكم فيها لتسليم السلطة للمدنيين أسرع مما كان يرتئي. وتمارس المجموعة الأفريقية ضغوطاً منذ أن استولى العسكريون على السلطة في مالي في أغسطس/آب من العام 2020، لإعادة إرساء الحكم المدني في البلاد الغارقة منذ العام 2012 في أزمة أمنية وسياسية عميقة.

(فرانس برس)

شرق غرب

تونس: القبض على خلية نسائية بشبهة «الإرهاب»

أعلنت وزارة الداخلية التونسية، في بيان أمس السبت، إلقاء القبض على خلية نسائية بشبهة «الانتماء إلى تنظيم إرهابي». وقالت إن «الوحدات الأمنية التابعة لمنطقة الأمن الوطني بقرطاج بالعاصمة تونس، ألقت القبض على 8 نساء يشتبه في انضمامهن إلى تنظيم إرهابي». ولم تذكر الوزارة تفاصيل أكثر عن التنظيم.

(الأناضول)

هنية: لوحدة ساحات وجبهات المقاومة

دعا رئيس المكتب السياسي لحركة «حماس»، إسماعيل هنية (الصورة)، خلال كلمته في المؤتمر القومي الإسلامي في بيروت أمس السبت، إلى وحدة ساحات

وجبهات المقاومة، وعدم السماح للاحتلال الإسرائيلي بأن يرسم المشهد المقبل، رافضاً محاولات دمجه في تحالفات عسكرية بالمنطقة. وطالب بدعم المقاومة كخيار استراتيجي في فلسطين والمنطقة، وكذلك استعادة عناصر الوحدة بين الأمة.

(العربي الجديد)

هجوم يستهدف حقلا نفطيا قرب كركوك

تعرض حقل للغاز قرب محافظة كركوك شمالي العراق على الحدود الإدارية مع السليمانية، لقصف صاروخي، أمس السبت، في هجوم هو الثالث من نوعه خلال أربعة أيام. وأكدت مصادر أمنية في إقليم كردستان العراق، أنّ شركة «دانة غاز» الإماراتية تستثمر في الحقل الذي تعرض للهجوم. ونقلت مواقع إخبارية كردية، عن مصادر أمنية، أنّ «هجوماً بعدة صواريخ طاول حقل كورمور الغازي في قضاء جمجمال التابع لمحافظة السليمانية، الذي يقع في المحور القريب من محافظة كركوك».

(العربي الجديد)

أردوغان يطالب السويد بخطوات لقبول انضمامها للناتو

ذكرت وسائل إعلام تركية رسمية أن الرئيس رجب طيب أردوغان (الصورة) أبلغ رئيسة الوزراء السويدية ماجدالينا أندرسون، في اتصال هاتفي بينهما أمس السبت، أنه يتعين على بلادها اتخاذ خطوات ملزمة لمعالجة مخاوف تركيا مثل مكافحة الإرهاب

والتغلب على معارضتها لمساعيها للانضمام إلى عضوية حلف شمال الأطلسي (الناتو). وأشار إلى أنه يجب على السويد إجراء تغيير ملموس في موقفها ضد حزب «العمال الكردستاني». وذكر أن تركيا لم تلمس من السويد أي انفتاح من شأنه أن يبدد مخاوفها في هذا الصدد.

(الأناضول، رويترز)

كوريا الشمالية تدين «التحركات العدوانية» الأميركية

دانت كوريا الشمالية، أمس السبت، ما وصفته «بالتحركات العدوانية» من جانب أميركا وكوريا الجنوبية واليابان، وذلك على هامش احتفالها بذكرى مرور 72 سنة على اندلاع الحرب الكورية. وذكرت وكالة الأنباء المركزية الكورية الشمالية أن عدداً من المنظمات العمالية عقدت اجتماعات «للتعهد بالانتقام من الإمبرياليين الأميركيين». وألقت باللوم على أميركا في بدء الحرب الكورية بين عامي 1950 و1953.

(رويترز)

تقرير

اللاجئون الأوكرانيون وقبلهم السوريون... تضليل روسي ممنهج

انخفض عدد اللاجئين الأوكرانيين في روسيا خلال أشهر الغزو، مقارنة بالعام الماضي. وفيما تعمل البروباغندا التابعة لموسكو على تبييض صفحة السلطات الروسية في ما خصّ استقبال الأوكرانيين، فإن الوقائع والأرقام تدل على كذب الادعاءات

أجبر معظم سكان شرقي أوكرانيا على النزوح (إيهان محمد/الأناضول)

كوبنهاغن ـ **سامر الياس**

أشارت تقارير صادرة عن الأمم المتحدة والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين، إلى أن الحرب الروسية على أوكرانيا تسببت في أكبر موجة لجوء في القارة الأوروبية منذ الحرب العالمية الثانية (1939-1945). وتشير التقارير إلى اضطرار أكثر من 7 ملايين أوكراني لمغادرة بلادهم إلى بلدان الجوار. وفي مواجهة الاتهامات لروسيا بالتسبب في أزمة إنسانية، تؤكد بيانات وزارة الدفاع الروسية أنها استقبلت قرابة مليوني لاجئ من أوكرانيا، وتتهم موسكو المنظمات الدولية بالتقصير في مساعدة اللاجئين الأوكرانيين في داخل روسيا.

وبحسب تقديرات المفوضية السامية لشؤون اللاجئين في نهاية مايو/أيار الماضي، غادر أكثر من 1,1 مليون شخص أوكرانيا إلى روسيا ونحو 17 ألف شخص إلى بيلاروسيا، منذ 24 فبراير/شباط الماضي، تاريخ بدء الغزو الروسي لأوكرانيا، ولا توجد أرقام عن عدد العائدين إلى أوكرانيا من هذين البلدين. وفي إحصاءات تنسف رواية البروباغاندا الروسية، كشفت بيانات رسمية أن عدد اللاجئين في روسيا تراجع قرابة 30 في المائة حتى بداية إبريل/نيسان الماضي، مقارنة بذات اليوم من العام الماضي. وأشار تقرير صادر عن «لجنة المساعدة المدنية»، وهي المنظمة الأهلية الروسية المعنية بمساعدة اللاجئين والمهاجرين، أخيراً، إلى أنه على الرغم من تصريحات المسؤولين الروس عن مئات الآلاف اللاجئين من أوكرانيا، فإن تقرير هيئة الإحصاء الروسية الرسمية «روسستات» أوضح أن شخصين فقط حصلا على صفة لاجئ في روسيا في الربع الأول من العام الحالي، استناداً إلى بيانات وزارة الداخلية الروسية، وأن عدد اللاجئين الإجمالي في روسيا انخفض إلى 304 لاجئين من نحو 431 لاجئاً رسمياً في بداية إبريل/ نيسان 2021. وذكرت «لجنة المساعدة المدنية» نقلاً عن بيانات وزارة الداخلية الروسية، أن 27 أوكرانياً فقط يحملون صفة لاجئ، مقارنة بـ67 شخصاً في العام الماضي، بينما لم يتم منح أي سوري حق اللجوء وظل العدد ثابتاً منذ سنوات عند سوريين اثنين فقط. وجاء ذلك على الرغم من مسؤولية روسيا وفي حين يتحدث المسؤولون الروس عن تشريد ملايين المواطنين من البلدين نتيجة العملية العسكرية في سورية في عام 2015، وغزو أوكرانيا في فبراير الماضي.

وبحسب تقرير «لجنة المساعدة المدنية»، فإن عدد الحاصلين على حقّ اللجوء في روسيا في الربع الأول من العام الحالي هو الأدنى تاريخياً. وأكدت اللجنة أن عدد من لديهم الحق في الحصول على صفة لاجئ في روسيا يقدر بعشرات الآلاف. ورأى معدو التقرير أنه «لا توجد سياسة حكومية من أجل استقبال اللاجئين، على الرغم من أن الصراع في سورية لا يزال مفتوحاً، وسيطرة حركة طالبان على الحكم في أفغانستان، وكذلك الاضطهاد السياسي في بيلاروسيا، فضلاً عن مئات الآلاف الأوكرانيين الذين اضطروا إلى مغادرة بلادهم نحو روسيا».

وعلى الرغم من أن القوات الروسية بدأت بإجلاء المدنيين الأوكرانيين من إقليمي دونيتسك ولوغانسك الانفصاليين في شرقي أوكرانيا قبل بداية الحرب بأيام، وتأكيد مدير المركز الوطني لإدارة شؤون الدفاع في وزارة الدفاع الروسية، الجنرال ميخائيل ميزينتسيف، الأسبوع الماضي، أن روسيا استقبلت 1,936 مليون أوكراني، بينهم 307 آلاف طفل، إلا أن عدد الحاصلين على صفة اللجوء المؤقت في الربع الأول من العام الحالي في روسيا لم يتجاوز قرابة 13 ألفاً، معظمهم من الأوكرانيين. وأوضح تقرير «لجنة المساعدة المدنية»، أن قلة عدد طالبي اللجوء من أوكرانيا ربما تعود إلى أسباب عدة، أهمها أن قسماً من القادمين من لوغانسك ودونيتسك حصلوا فعلياً على جوازات سفر روسية خلال السنوات الماضية. وفي حين يتحدث المسؤولون الروس عن عمليات مساعدة الأوكرانيين من مناطق الصراع في جنوب وشرق أوكرانيا إلى روسيا بعدم السماح لهؤلاء الأشخاص بالفرار إلى المناطق التي تسيطر عليها الحكومة المركزية في كييف. وفي حين تسعى موسكو إلى التأكيد على أنها تعمل مع السلطات المحلية في مختلف المناطق على توفير الرعاية للاجئين الأوكرانيين، ودمجهم، وتوفير مستلزمات الحياة الضرورية، وتعليم الأطفال، انتقدت رئيسة «لجنة المساعدة المدنية» سفيتلانا غانوشكينا، في مؤتمر صحافي في مقر المؤسسة أثناء إحياء يوم اللاجئ، تعامل السلطات الروسية مع اللاجئين عموماً، وأشارت إلى أن جهود دمجهم في المجتمعات المحلية لا تزال قاصرة ومحدودة. ويشان الجدل حول اللاجئين الأوكرانيين، والحديث عن إجبارهم على الذهاب إلى روسيا والمرور عبر معسكرات «تصفية» يخضع فيها اللاجئون وخصوصاً الشباب منهم إلى تحقيقات مطولة حول مواقفهم، وتفتيش أجسادهم وحاجاتهم للتأكد من أنهم لم يقاتلوا في صفوف الأوكرانيين، قالت غانوشكينا إن «حافلاتنا العسكرية تنقل الأوكرانيين عبر الحدود، وأسوأ مشكلة هي الأشخاص الذين اختفوا على الحدود، والأقارب لا يعرفون مكان وجودهم... أنا أعرف حوالي عشر حالات من هذا القبيل». وخلصت الناشطة في مساعدة اللاجئين، إلى أنه في ظل الحرب «لن يسأل الشخص هل لديك حافلة تسير في طريق مختلف؟ وهرباً من الموت ورغبة في إنقاذ ذاته وأهله، يستقل الشخص حافلة ويتضح أنه نُقل إلى روسيا».

27 أوكرانيا فقط يحملون صفة لاجئ في روسيا منذ بداية العام

جهود دمج اللاجئين الأوكرانيين في المجتمعات المحلية محدودة

وكما فعلت مع اللاجئين السوريين بعد موجة اللجوء الكبيرة من حلب، عملت وسائل الإعلام الروسية على تشويه سمعة اللاجئين الأوكرانيين إلى أوروبا عبر الحديث عن زيادة عدد العاملات في النوادي الليلية والدعارة، والتشكيك في النوايا الحقيقية لحفاوة الأوروبيين في استقبال ودعم اللاجئين، وحتى التركيز على التمييز في المعاملة بين الأوكرانيين واللاجئين من دول العالم الأخرى. بعد أربعة أشهر على الغزو الروسي على أوكرانيا، بدا واضحاً أن العمليات العسكرية أجبرت نحو ثلث سكان جنوب وشرق أوكرانيا على النزوح عنها. ومن المؤكد أن معظم رافضي الاحتلال الروسي في دونباس وخيرسون وزابوروجيا قصدوا مناطق أكثر أمناً في شمال وغرب أوكرانيا، مع اضطرار قسم منهم إلى اللجوء إلى روسيا عبر الممرات الآمنة إنقاذاً لحياتهم. في المقابل، فإن معظم الحاصلين على الجنسية الروسية في دونيتسك ولوغانسك، والداعمين للغزو الروسي في المناطق الأخرى، قصدوا روسيا. ولكن يبقى السؤال لماذا يتم توزيع الأوكرانيين من أصول روسية والداعمين للجيش الروسي من المناطق القريبة من الحدود مع أوكرانيا، إلى مناطق بعيدة في شمال وشرق روسيا، في تجربة تذكر بما فعله الزعيم السوفييتي جوزيف ستالين مع الشيشانيين وتتار القرم والألمان في ثلاثينيات وأربعينيات القرن الماضي حين نقلهم إلى سيبيريا وكازاخستان وجمهوريات آسيا الوسطى التي كانت ضمن الاتحاد السوفييتي؟ ربما كان الجواب في رغبة السلطات في توفير أيدٍ عاملة رخيصة، وحلّ الأزمة الديمغرافية الخانقة التي تعيشها روسيا منذ عشرات السنين. وأخيراً ربما يرغب الكرملين في تذويب الأوكرانيين في المجتمعات الروسية البعيدة لمحو تجربة العقود الثلاثة الأخيرة التي عاشوا فيها في ظل دولة أخرى عبر الرئيس فلاديمير بوتين عن رأيه في أنه ليس لديها أي فرصة في الحياة بعيداً عن روسيا.

مع تواصل احتجاجات السكان الأصليين في الإكوادور، وتمسّكهم بمطالبهم التي ترفض السلطات تنفيذ بعضها، رفع رئيس البلاد غييرمو لاسو من مستوى التوتر في البلاد، مع اتهامه زعيم السكان الأصليين ليونيداس إيزا بتنفيذ محاولة انقلاب

السلطة تتحدث عن «انقلاب»

أزمة احتجاجات الإكوادور تتعمّق

تتحول احتجاجات السكان الأصليين في الإكوادور من حراك مطلبي إلى مواجهة مفتوحة مع السلطات، تشي بإمكان تعمّق هذه الأزمة التي تهدد بشلّ البلاد. ومنذ 13 يونيو/حزيران الحالي، ينظّم «اتحاد الشعوب الأصلية في الإكوادور» (كوناي)، أكبر منظمة للسكان الأصليين في البلاد، تظاهرات يتخلّلها في أحيان كثيرة قطْع طرقات، ومواجهات مع قوات الأمن، وذلك لإرغام الحكومة على خفض أسعار الوقود وتحسين مستوى معيشتهم. ويتظاهر السكان الأصليون أيضاً احتجاجاً على عدم توفر فرص عمل لهم، وعلى منح الحكومة امتيازات منجمية في أراضيهم، وعدم مراقبتها أسعار المواد الزراعية. وهم يطالبون كذلك بإعادة التفاوض على قروض فلاحية حصلوا عليها من المصارف.

ومع شبه الشلل في العاصمة كيتو، جاءت تصريحات للرئيس غييرمو لاسو، لتصبّ الزيت على نار الأزمة، باتهامه زعيم السكان الأصليين ليونيداس إيزا، بأنه يسعى إلى القيام بانقلاب، محذراً من أنه سوف يستخدم كافة الأدوات القانونية لاحتواء العنف الذي اندلع خلال التظاهرات، وأدى إلى سقوط 6 قتلى وعشرات الجرحى من المحتجين وقوى الأمن. وقال لاسو، في تصريحات بثها التلفزيون مساء أمس الأول الجمعة، إن إيزا، زعيم «اتحاد الشعوب الأصلية في الإكوادور»، يعتزم «الإطاحة بالحكومة»، لكنه أشار إلى أنه مستعد للدخول في محادثات لإنهاء الاحتجاجات. وأضاف: «ثبت أن النية الحقيقية لمن يقومون بالعنف هي إحداث انقلاب، ولهذا ندعو المجتمع الدولي إلى التحذير من هذه المحاولة لزعزعة استقرار الديمقراطية في الإكوادور». وتابع: «لم يعد بإمكان إيزا السيطرة على الوضع. لقد خرج العنف الذي يرتكبه المجرمون المتسللون عن السيطرة». وأعلن لاسو أن «الشرطة والقوات المسلحة ستتخذ، بموجب القانون، جميع التدابير للدفاع (عن السلطة)، واستخدام القوة بشكل تدريجي».

وكان المتظاهرون قد حصلوا، الخميس الماضي، على تنازل محدود من لاسو، الذي منحهم حق الوصول إلى مركز ثقافي في العاصمة يرمز إلى نضال السكان الأصليين، والذي كانت الشرطة سيطرت عليه. ويشكل المركز الثقافي ملتقى للسكان الأصليين في العاصمة، وكان الوصول إليه بحرّية أحد شروط المتظاهرين لمباشرة التفاوض مع السلطة. وأعلن لاسو، الذي يتولى السلطة منذ عام، رفع علاوة من 50 إلى 55 دولاراً «لتحسين الوضع الصعب» للأسر الأشد فقراً، إلى جانب مساعدات للمزارعين، تشمل دعماً للأسمدة بنسبة 50 في المائة للمزارعين الصغار والمتوسطين، في حين سيعفو البنك العام عن القروض المستحقة حتى 3000

محتجون في العاصمة كيتو أمس الأول (Getty)

أعلن لاسو استعداده للدخول في محادثات لإنهاء الاحتجاجات

دولار. وأضاف لاسو أنه لن تكون هناك زيادات في أسعار الديزل والبنزين والغاز. وعلى الرغم من بعض التنازلات الحكومية، فإنه لم تبرز مؤشرات تذكر على وجود تقارب بين المسؤولين والمتظاهرين، الذين تقودهم «كوناي»، إذ حاولت مجموعة اقتحام حرم البرلمان المجاور للمركز الثقافي. لكن عناصر الشرطة المنتشرين في المكان قاموا بصدّ المجموعة، مستخدمين الغاز المسيل للدموع وقنابل صوتية. ورد المحتجون بعنف وألقوا الحجارة والمفرقعات فضلاً عن الزجاجات الحارقة. واتهمت سلطات الإكوادور، أمس الأول، حشداً بمهاجمة موكب للجيش والشرطة، ما أدى إلى إصابة 17 جندياً بجروح خطيرة، واحتراق ثلاث شاحنات بالقرب من العاصمة، حيث أدى إغلاق متظاهرين من السكان الأصليين للطرق إلى شبه توقف للحياة في المدينة. وقال قائد قوة مهام كيتو الجنرال في الجيش، إدوين أداتي، إن المتظاهرين أطلقوا نار أسلحتهم من بنادق وألعاب نارية وغيرها خلال الهجوم. وأضاف: «هذا ليس احتجاجاً اجتماعياً. إنه عنف اجتماعي مبالغ فيه وغير متناسب لأغراض سياسية. كان الموكب يسعى للمساعدة في مرور مركبات وشاحنات اعترضها المتظاهرون». وتعاني العاصمة نقصاً في الغذاء والوقود بسبب الاضطرابات، وإغلاق المتظاهرين للطرق المؤدية إليها.

وأشارت وكالة «فرانس برس»، أمس الأول، إلى أن آلاف المتظاهرين الغاضبين من ارتفاع أسعار الوقود ألقوا الحجارة والزجاجات الحارقة وأطلقوا الألعاب النارية بالقرب من مبنى الكونغرس في كيتو، فيما كانت قوات الأمن تطلق الغاز المسيل للدموع لصدّهم. وقال وزير شؤون الحكومة فرانسيسكو خيمينيز، لإذاعة «موندو» أمس الأول: «لقد كشفوا عن أنفسهم. إنهم لا يريدون التفاوض. إنهم لا يريدون التوصل إلى اتفاق. إنهم لا يريدون السلام. حتى الآن، الشيء الوحيد الذي أظهروه هو أنهم يريدون العنف».

في المقابل، طالب مارلون سانتي، منسق الجناح السياسي للاتحاد المعروف باسم «باتشاكتيك»، في مقطع مصور نشر على وسائل التواصل الاجتماعي الجمعة الماضي، بأن تلبي الحكومة مطالب السكان الأصليين، لأنّنا «مقتنعون بأن هذه هي روح كفاحنا». وكان إيزا قد قال، لوكالة «فرانس برس»، الجمعة الماضي، إن الثورة ستستمر «حتى نحقق نتائج. لم يعد بإمكاننا كبح جماح غضب الشعب»، معتبراً أن المواطنين أصيبوا باليأس. وأضاف: «توقعنا أن يجيب الرئيس على الأسئلة المركزية للأزمة، والفقر الذي يعاني شعبنا منه. المسألة الاقتصادية هي مسألة يأس، ولهذا السبب نحن هنا». وتابع: «هناك الكثير من الفقر، والزيادة في أسعار الوقود رفعت أسعار كلّ شيء. ونحن، الأكثر فقراً، الذين نعاني أكثر من الغير»، معتبراً أنّ «هذا الأمر أدى إلى زيادة منسوب الصراع الطبقي».

وتضغط مجموعة من نواب المعارضة في الإكوادور من أجل عزل لاسو، على الرغم من أنّ مشرعين آخرين يقولون إنهم لن يدعموا الإطاحة به، داعين في المقابل إلى إجراء مفاوضات بين الحكومة والسكان الأصليين. ودعا مشرعون معارضون، موالون للرئيس السابق رافاييل كوريا، في تغريدة على «تويتر»، إلى إجراء انتخابات مبكرة، والتي من المقرر أن تجرى في عام 2025. ويسمح دستور الإكوادور للمشرعين بعزل الرئيس والدعوة إلى انتخابات مبكرة، خلال أزمة سياسية أو اضطرابات جماهيرية. وقال النائب المعارض فاوستو جارين، في تغريدة، إنه «لم يعد بإمكان البلاد تحمل الأمر بعد الآن»، مطالباً البرلمان بعقد جلسة للإطاحة بلاسو. ودفع هذا الوضع العديد من السفارات، بما في ذلك سفارات ألمانيا وبريطانيا وكندا وأميركا، إلى إصدار بيانات دعت فيها جميع الأطراف إلى التفاوض والتوصل إلى اتفاق.

(العربي الجديد، فرانس برس، رويترز، أسوشييتد برس)

إسقاط 3 رؤساء

يبلغ عدد السكان الأصليين في الإكوادور أقل من مليون من أصل 17,7 مليون نسمة. وبين عامي 1997 و2005 اضطر ثلاثة رؤساء في البلاد إلى مغادرة السلطة بضغط من السكان الأصليين. وفي 2019، أسفرت موجة من التظاهرات احتجاجاً على رفع الدعم عن أسعار المحروقات عن سقوط 11 قتيلاً وآلاف الجرحى في مواجهات مع الشرطة. واضطر الرئيس في تلك الفترة لينين مورينو للتراجع عن إجراءات اقتصادية جرى التفاوض بشأنها مع صندوق النقد الدولي.

■ أين القانون الدولي من احتلال أميركا للعراق وأفغانستان وفلسطين وجزء من سورية؟ أين القانون الدولي من احتلال إسبانيا جزءاً من المغرب؟ القوي يطبق قانوناً واحداً فقط، المصلحة الخاصة فقط، وتبين لنا ازدواج المعايير في حرب #أوكرانيا.

■ يراودني تفكير بأنّ الحرب في #أوكرانيا مجرد صفقة بين أميركا وروسيا؛ فبعد تفكك الاتحاد السوفييتي بدأت القطط الأليفة السمينة (دول أوروبا) في التخلص من الهيمنة الأميركية، وهذه الحرب ترهبها وتضعف اقتصادها، ما يدفع بها من جديد إلى حضن أميركا، ولروسيا مصالحها أيضاً.

■ أميركا هي المسبب الرئيس لحرب #أوكرانيا وغيرها من الصراعات حول العالم. أشعلت فتيل الحرب الأوكرانية لمحاصرة روسيا والضحية الشعب الاوكراني، ثم بكلّ بجاحة وأكاذيب تتهمون روسيا بأنّها السبب بينما العالم أجمع يعرف أنّكم الأساس والمحرض لهذه الحرب القذرة.

■ #الخبز مقطوع منذ أكثر من 3 أيام، صحيح أنّ الدولة اللبنانية متنصلة لكن تجار الجشع والأزمات الذين حوّلوا الخبز إلى مادة للربح وبيعه بأسعار عالية في السوق السوداء هؤلاء بلا ضمير وهم أسوأ من الدولة.

■ يمرّ #لبنان بـ«ركود اقتصادي متعمد» من دون خطة تعافٍ. وتشكل حالات سوء التغذية والتسمم واحتكار الدواء أخطر التحديات الإنمائية وفقدان الأمن الغذائي. هل تعي السلطة أنّ صندوق النقد الدولي يشترط دعم قمح الخبز فقط؛ والطحين مقنّن، ويُباع الخبز في سوق سوداء! فهل ستسجن مُحتكراً واحداً للقمح؟

■ لا يهم كل بنود القاعدة الدستورية.. المهم هو بند مدة الولاية التي لا يجب أن تتجاوز أربع سنوات غير قابلة للتجديد وأن تسلم لمن يليه بانتخابات... وإذا حدث فراغ دستوري ملزم بالتسليم لنائبه الذي بدوره يعمل لإنجاز الانتخابات #ليبيا.

■ قرار منع الإجهاض في أميركا بدون شك هو خطوة للوراء... يعني مثلاً يمكن القول إنهم تحركوا عشر خطوات للأمام ورجعوا خطوة للوراء. الغريب في الموضوع تهليل ومباركة الشعوب التي صار لها مئات وربما آلاف السنوات ما مشيت خطوة للأمام.

متابعة

الرئيس الصيني يزور هونغ كونغ

يزور الرئيس الصيني شي جين بينغ هونغ كونغ، يوم الجمعة المقبل، للاحتفال بمرور 25 عاماً على تسليم المدينة لبر الصين الرئيسي، وهي زيارة تحمل أبعاداً سياسية

يشارك الرئيس الصيني شي جين بينغ، يوم الجمعة المقبل، في الاحتفال بالذكرى الخامسة والعشرين لإعادة هونغ كونغ إلى بكين، وسيحضر تولي حكومتها السادسة السلطة، في تعبير عن الدعم للرئيس التنفيذي الجديد للمنطقة جون لي، المكلف تعزيز سلطة بكين في المستعمرة البريطانية السابقة، وللتأكيد على تبعية المدينة للصين.

وذكرت وكالة أنباء «الصين الجديدة» (شينخوا)، أمس السبت، أن «الرئيس شي جين بينغ سيحضر اجتماعاً للاحتفال بالذكرى الخامسة والعشرين لعودة هونغ كونغ إلى الوطن الأم». وفي حال مشاركته شخصياً في الاحتفال، فستكون هذه أول رحلة له خارج الصين القارية منذ بداية جائحة كورونا. وأضافت الوكالة أن شي، الأمين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني ورئيس اللجنة العسكرية المركزية أيضاً، سيحضر كذلك حفل تنصيب الحكومة السادسة لـ«منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة». ويشارك الرؤساء الصينيون عادة في مراسم تنصيب الرؤساء التنفيذيين الجدد للمنطقة شبه المستقلة، التي زارها شي في 2017 لحضور أداء رئيسة السلطة المنتهية ولايتها كاري لام القسم. وستشكل الزيارة الرئاسية تأكيداً لعودة سلطة بكين على هونغ كونغ بعد ثلاث سنوات من الاضطرابات السياسية.

وسيؤدي جون لي ووزراؤه اليمين في الأول من يوليو/تموز المقبل، وهو اليوم الذي يقع في منتصف فترة الحكم الذاتي الممنوح لهونغ كونغ على مبدأ «دولة واحدة ونظامان». ويفترض أن تستمر هذه الفترة حتى عام 2047. وكانت بكين وعدت بعدم تغيير هذا النظام السياسي الليبرالي في هونغ كونغ لمدة خمسين عاماً. لكن قانون الأمن القومي الذي فُرض بعد الاحتجاجات الضخمة والعنيفة أحياناً المؤيدة للديمقراطية في 2019، قمع أي أصوات معارضة وأرسل العديد من شخصيات المعارضة إلى السجن.

وخصص تعديل في قانون الانتخابات كلّ المقاعد في المجلس التشريعي لسكان هونغ كونغ الذين يمكن تصنيفهم أنهم «وطنيون». وأشرف جون لي، وهو رجل شرطة كبير سابق تحول إلى موظف مدني، والذي سيؤدي اليمين كرئيس تنفيذي جديد الجمعة، على رد الشرطة المثير للجدل على الاحتجاجات المؤيدة للديمقراطية في 2019. وقد تعهد في وقت سابق بالحفاظ على قبضته القوية على المدينة بموجب قانون الأمن القومي، بما يتماشى مع المصالح السيادية للصين. وأعرب جون لي عن سعادته بمشاركة الرئيس الصيني في أداء اليمين وشكره على «اهتمامه ودعمه» لهونغ كونغ. وقال في بيان أمس السبت: «هونغ كونغ تمر بمرحلة حاسمة للانتقال من الفوضى إلى الحكم ثم تدريجياً إلى الازدهار».

وقال شي جين بينغ، عند استقباله الرئيس الجديد للسلطة التنفيذية في هونغ كونغ في مايو/أيار الماضي، إنّ «فصلاً جديداً» يُفتح للمدينة. وأكد الرئيس الصيني لجون لي أنّ «الحكومة المركزية توليه ثقتها الكاملة»، مشيداً بـ«شجاعته في القيام بمسؤولياته» و«مساهمته في الحفاظ على الأمن القومي والازدهار والاستقرار في هونغ كونغ».

وتسجل في هونغ كونغ، التي تطبق سياسة صحية أقل صرامة من الصين القارية، نحو ألف إصابة بكورونا يومياً. وأعلنت إصابة اثنين من كبار المسؤولين في الإدارة الجديدة لهونغ كونغ بفيروس كورونا، ويخضعان للحجر الصحي حالياً. لكنّ كاري لام أكدت أنّ الوضع «ليس مقلقاً» لأنّ حالات الاستشفاء قليلة. وبسبب الفارق في السياسة الصحية بين هونغ كونغ والبر الرئيسي للصين، طُلب من سكان هونغ كونغ، الذين تمت دعوتهم للقاء المسؤولين الصينيين، الخضوع لحجر صحي قبل المراسم. وذكرت وسائل الإعلام المحلية أن المسؤولين الحكوميين دخلوا في «فقاعة» لتقليل مخاطر الإصابة قبل مشاركتهم في مراسم تسليم السلطة. وأعلنت بكين قبل أسبوعين أسماء الأعضاء الـ26 في الحكومة المقبلة. وفي 2017، أمضى شي وزوجته بينغ ليوان في هونغ كونغ مدة ثلاثة أيام للاحتفال بالذكرى العشرين لتسلم الصين هونغ كونغ. يذكر أنّه جرى تسليم المدينة إلى الصين في الأول من يوليو/تموز عام 1997، وذلك بعد 156 عاماً من الحكم الاستعماري البريطاني.

(فرانس برس، رويترز)